

تحرك عاجل

السجن ظلماً لطالب بسبب نشر "أخبار كاذبة"

أضرب الباحث المصري وطالب الماجستير، أحمد سمير سنطاوي، عن الطعام بدايةً من 23 يونيو/حزيران 2021، بعد أن حكمت عليه محكمة جناح أمن دولة طوارئ بالسجن لمدة أربعة أعوام، لنشر "أخبار كاذبة". واستند حكم إدانته إلى محض تعليقات على وسائل التواصل الاجتماعي، انتقدت انتهاكات حقوق الإنسان في مصر، وسوء إدارة الدولة لوباء فيروس كوفيد-19. ولا يمكن الطعن في الأحكام النهائية الصادرة عن محاكم الطوارئ، وهي تخضع فقط للتصديق من قبل رئيس الجمهورية. ويُعد أحمد سمير سنطاوي سجين رأي، ويجب الإفراج عنه فوراً، ودون قيد أو شرط.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

الرئيس عبد الفتاح السيسي

ديوان رئيس الجمهورية

قصر الاتحادية

القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2391 1441

البريد الإلكتروني: p.spokesman@op.gov.eg

تويتر: [@AlsisiOfficial](https://twitter.com/AlsisiOfficial)

السيد الرئيس

تحية طيبة وبعد ...

نكتب إليكم بشأن أحمد سمير سنطاوي، الباحث وطالب الماجستير في علم الإنسان (الأنثروبولوجيا)، الذي أضرب عن الطعام بدايةً من 23 يونيو/حزيران 2021؛ احتجاجاً على حكم جائر بإدانته، أصدرته محكمة جناح أمن دولة طوارئ، وهي محكمة خاصة تتسم إجراءاتها القضائية بالجور من حيث المبدأ، ولا

تخضع أحكامها للطعن. وأدين سنطاوي "بإذاعة أخبار كاذبة من شأنها إضعاف هيبة الدولة والإضرار بمصالحها القومية وتكدير الأمن العام والقاء الرعب بين الناس"، وحُكِمَ عليه بالسجن لمدة أربعة أعوام استناداً إلى تعليقات على وسائل التواصل الاجتماعي، انتقدت انتهاكات حقوق الإنسان في السجون المصرية وسوء إدارة الدولة لوباء فيروس كوفيد-19، والتي أنكر كتابتها. وبغض النظر عن هوية كاتب هذه التعليقات، يتعارض تجريم نشر المعلومات على أساس مفاهيم مُبهمّة، مثل "الأخبار الكاذبة"، مع الحق في حرية التعبير الذي يكفله الدستور المصري والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ويُحتَجَزُ أحمد سمير سنطاوي، المسجون حالياً في سجن ليمان طرة، تعسفياً منذ 1 فبراير/شباط 2021، حينما اعتقله مسؤولون من قطاع الأمن الوطني. وأمرت نيابة أمن الدولة العليا في بادئ الأمر باحتجازه على ذمة التحقيقات حول تهم متعلقة بالإرهاب لا أساس لها، مستندةً إلى تحقيقات قطاع الأمن الوطني السرية التي لم يُسمح لسنطاوي ولا لمحامييه بالاطّلاع على ملفاتها؛ ولا تزال تلك التحقيقات جارية. وأحالته نيابة أمن الدولة، في 28 مايو/أيار 2021، إلى المحاكمة في قضية منفصلة. وتعتبر منظمة العفو الدولية أحمد سمير سنطاوي سجين رأي استُهدف بسبب أبحاثه في موضوعات النوع الاجتماعي والدين، والتي استجوبه ضباط قطاع الأمن الوطني ووكلاء نيابة أمن الدولة العليا بشأنها على نحو مستقيض.

ومن ثم، نهب بكم أن تُلغوا الحكم الصادر ضد أحمد سمير سنطاوي، وأن تُفرجوا عنه فوراً ودون قيد أو شرط، وأن تضمنوا وقف التحقيقات حول التهم المتعلقة بالإرهاب المُوجهة إليه دون أي أساس. وريثما يُفرج عنه، نحثكم على أن تُصدروا توجيهاً لوزارة الداخلية بأن تعمل على إتاحة السبل أمامه للاتصال بأسرته ومحامييه بانتظام، وتوفير الرعاية الصحية الكافية له، بما في ذلك إيداعه بمستشفى خارج السجن، إذا لزم الأمر.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أحمد سمير سنطاوي باحث وطالب يدُرُس علم الإنسان (الأنثروبولوجيا) بجامعة أوروبا الوسطى في فيينا، عاصمة النمسا. وتتناول أبحاثه حقوق المرأة على وجه العموم، مع التركيز على تاريخ الحقوق الإنجابية في مصر.

وفي أثناء جلسة في 22 مايو/أيار 2021 أمام نيابة أمن الدولة العليا، فرع النيابة المختص بمقاضاة مرتكبي الجرائم التي تمس "الأمن الوطني"، أبلغ أحمد سمير سنطاوي وكيل النيابة بأنه تعرّض للضرب في اليوم السابق على أيدي نائب مأمور سجن ليमान طرة. وطلب محاموه إحالته إلى مصلحة الطب الشرعي لفحص إصاباته. وتقدمت أيضاً أسرة زياد العلمي - النائب البرلماني السابق والمحامي الحقوقي المُحتَجَز تعسفاً في ليमान طرة لمجرد أنشطته السياسية السلمية والتعبير عن آرائه - ببلاغ لدى النائب العام بشأن اعتداء مسؤولي السجن عليه، وعلى أحمد سمير سنطاوي، بالضرب في 21 مايو/أيار 2021؛ بيد أن وزارة الداخلية نفت في 25 مايو/أيار 2021، هذه المزاعم ونسبتها إلى القنوات الإعلامية المؤيدة لجماعة الإخوان المسلمين المحظورة. ولم تُجرَ أي تحقيقات بشأن تلك الادعاءات، وكذلك بلاغات سنطاوي السابقة لدى النيابة حول تعرّضه للاختفاء القسري والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، بعد أن اعتقله قطاع الأمن الوطني، أحد فروع قوات الشرطة الخاصة، في 1 فبراير/شباط 2021.

إن عدم القدرة على الطعن في الأحكام النهائية الصادرة عن محاكم الطوارئ يحرم المتهمين من حق المحاكمة العادلة الأساسي في أن يُعاد النظر في أحكام الإدانة والعقوبة الصادرة ضدهم أمام هيئة قضائية أعلى درجة. وقد انتهك أيضاً حق أحمد سمير سنطاوي في الحصول على حكم مُعلّل ومكتوب؛ إذ لم يُسمَح حتى اليوم لمحاميهِ بالاطِّلاع على منطوق الحكم النهائي أو تلقي نسخة منه، الأمر الذي حال دون إمكانية تقديمهم بطلب إلى رئيس الجمهورية بعدم التصديق على الحكم. وبيعت حكم إدانة أحمد سمير سنطاوي، الصادر عن محكمة غير عادية على خلفية تعليقات على وسائل التواصل الاجتماعي، برسالة مروعة بشأن تلاشي سيادة القانون في مصر، واستخدام مثل تلك المحاكم كأداة للقمع. وبعد صدور الحكم النهائي ضده، بدأ سنطاوي إضراباً مفتوحاً عن الطعام، مُخبراً أسرته خلال زيارتهم له في السجن، كما ورد، بأنه لا فرق بين سجنه وموته.

ويُعد فرض حظر شامل على نشر المعلومات، بالاستناد إلى مفاهيم مُبهمة وغامضة مثل "أخبار كاذبة"، أو "نشر معلومات خاطئة"، مُخالفًا للقانون والمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ إذ أنه لا يفي بمبدأي الضرورة والتناسب. وأفادت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بأن فرض حظر عام على التعبير عن آراء خاطئة أو تفسيرات غير صحيحة للأحداث يخرق المادة 19 من "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" الذي تُمثّل فيه مصر دولة طرف. وبموجب القانون الدولي، يُعتبر الاحتجاز تعسفيًا، حتى وإن كان يُجيزه القانون المحلي، إذا جاء نتيجة ممارسة حقوق الإنسان، أو إذا استند إلى إجراءات قضائية جائرة.

وتخضع مصر لحالة الطوارئ منذ أبريل/نيسان 2017، مع تمديد رئيس الجمهورية لها كل ثلاثة أشهر بعد الموافقة البرلمانية، بشكل يلتف على الحد الأقصى البالغ ستة أشهر الذي حدده الدستور المصري.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنكليزية

يمكنكم استخدام لغة بلدكم

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 30 أغسطس/آب 2021

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: أحمد سمير سنطاوي (صيغ الذكر)

رابط التحرك العاجل السابق:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/3681/2021/ar/>